LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

تونـــــــس .. لـــــم تعـــــد نموذجـــــاً

وحـــــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

AFPD
Africa Forum for Peace and Defense
منتـــدى أفريقيـــا للسلـــم والدفـــاع

ورقـــة تحليليـــة
12 نوفمبر 2025

منتدي افريقيا للسلم والدفاع هو احد الوحدات البحثية التابعة للمركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية يهدف الي بحث ودراسة القضايا المتعلقة بمناطق القرن الافريقي وجنوب الصحراء لما لهما من التأثير المباشر علي المجال الحيوي للدولة الليبية ويعمل المنتدي في اطار البحث العلمي والدراسات والابحاث والتحليلات الامنية والعسكرية وفقا للرؤية الشاملة لمفهوم الامن القومي الاقليمي والدولي في هذه المناطق الحيوية للقارة الافريقية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

منتدى افريقيا للسلم والدفاع

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

تونس.. لم تعد نموذجًا

ورقة تحليلية

وحدة الأبحاث والدراسات

12 نوفمبر 2025

زينب مصطفى رويحه

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية- جامعة القاهرة

مقدمة

شهدت تونس احتجاجات واسعة النطاق منذ أكتوبر الماضي، إذ تظاهر مئات المواطنين معبرين عن غضبهم إزاء سوء الأوضاع البيئية، بعد أن اندلعت حرائق بسبب التلوث الناجم عن مصنع كيميائي في قابس، ورفع المتظاهرون لافتات تحت شعار " أوقفوا التلوث "، وتعد هذه الاحتجاجات الأحدث في سلسلة من المظاهرات التي أبرزت عدم الثقة في أداء الحكومة مع التلوث ومع تدهور حالة الخدمات العامة، أيضا تمثل انعكاسا حقيقيا لحالة عدم الرضا العام لدى المواطن، ولا تقتصر على الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية.

وكانت تونس لسنوات نموذجا رائدا في الحريات والتحول الديمقراطي حتى أعلن الرئيس " قيس السعيد " حالة الطوارئ في عام 2021، ومن ثم تأخر ترتيبها على مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تراجع حضورها الدبلوماسي خلال السنوات الأخيرة، ولكن على الجانب الأمني حققت تقدما ملحوظا في وسط إقليم محاط بالتهديدات، ومؤخرا أجرت البلاد تغييرا ملموسا في بوصلتها الخارجية سعيا نحو شركاء جدد بعد أن توترت علاقتها مع شركائها التقليديين.

دوافع الغضب الاجتماعي

عانى العشرات من تلاميذ المدارس في مدينة قابس صعوبات في التنفس بسبب الأبخرة السامة المنبعثة من مصنع يحول الفوسفات إلى حمض الفوسفوريك والأسمدة، ويتخلص من آلاف الأطنان من النفايات في البحر يوميا، كما اشتكى سكان المدينة ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي وهشاشة العظام والسرطان، ونتيجة تزايد الاحتقان من عدم الاستجابة والإهمال من السلطات، وتدهور الخدمات العامة بشكل متزايد، خرج المواطنون إلى الشوارع منددين بالتدهور البيئي وطالبوا بإغلاق الوحدات الملوثة.

وفي محاولة لتهدئة الاحتجاجات، اعترف الرئيس قيس سعيد بخطورة الأوضاع التي ألقى مسئوليتها على عاتق الإدارات السابقة، ودعا إلى إصلاح الوحدات الصناعية لوقف التسربات، وصرح وزير الصحة مصطفى الفرجاني بأن الحكومة ستبني مستشفى لعلاج السرطان في قابس.

وتتكرر المظاهرات المنددة بالأوضاع البيئية المتدهورة كما حدث في 2022، وهو ما يكشف عن غياب سياسة حقيقية لإدارة النفايات، وصرح الخبير البيئي عادل هنتاتي لصحيفة " عرب ويكلي ": بأن " هناك مناطق على طول الساحل التونسي تعاني من تلوث شديد، وأن الوضع البيئي كارثي منذ 20 عامًا، فالتلوث منتشر على نطاق واسع، بدءًا من النفايات الصناعية في الهواء والماء والبحر، وصولاً إلى الأزمة المتفاقمة للنفايات المنزلية وغير المنزلية، والبلديات عاجزة عن الوفاء بمسئولياتها القانونية والعملية"[11]. **وإلى جانب الغضب إزاء الأوضاع البيئية، يحمل المواطنون قلقا كبيرا تجاه القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.**

الأوضاع السياسية

خيبت تونس الآمال الطامحة في الانتقال الديمقراطي، بعد أن قادت البلاد شرارة ثورات الربيع العربي في 2011، ولاتزال تونس تدار تحت حالة الطوارئ التي فرضها الرئيس " سعيد " منذ يوليو 2021، وبموجبها حل البرلمان، وأقال رئيس الحكومة، وقلص سلطة القضاة، ومن ثم انحرفت البلاد عن مسار الديمقراطية ودخلت في حالة من التدهور السياسي، وبالنتيجة، أفرغت الساحة السياسية من الفاعلين الرئيسيين[12]، ووفقا لتقرير الحالة العامة للديمقراطية لعام 2025 الصادر عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، شهدت تونس انخفاضا مستمرا في معظم مؤشرات الديمقراطية خلال الفترة ما بين 2019- 2024[13].

وكشفت إدارة الرئيس " سعيد " عن نزعة استبدادية والتمسك بنظام حكم الفرد، حيث انتهج سياسة تهدف إلى تجريد المؤسسات من صلاحيتها واستقلاليتها، منها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،

التي قام بتقليص عدد أعضائها من 9 إلى 7 أعضاء ويتولى تعيينهم من خلاله، بعد أن كان يجري انتخابهم من خلال البرلمان.

كما شابت الانتخابات الرئاسية في 2024 إخلال بمبادئ النزاهة والشفافية والتضييق على إمكانية الترشح، وتسببت هذه الأوضاع في عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية، إذ بلغت نسبة الإقبال في الانتخابات **28%** فقط، فيما تراجعت نسبة المشاركة في الحياة السياسية إلى المركز **103** عالميا وفقا لتقرير الحالة العامة للديمقراطية. ويعمل الرئيس " سعيد " على إحكام قبضته على السلطة من خلال تطويق كافة المؤسسات، والتضييق على الحريات.

المؤسسات الإعلامية

يعد قطاع الإعلام أحد الأعمدة التي استهدفها نظام " سعيد " بـ تشديد الرقابة عليه، إذ أوقف عمل هيئة النفاذ إلى المعلومة، التي تعد أحد مكتسبات ثورة 2011، في سلسلة من الإجراءات التي تحد من الرقابة على أجهزة الدولة، وتعمل على التضييق على الحق في تداول المعلومات، كما قاد حملة من الضغوط والملاحقة لوسائل الإعلام، ففي أكتوبر الماضي، علق نشاط جمعية صحافيي نواة، التي تدير موقع " نواة الاستقصائي "، وتأتي الخطوة بعد إجراءات مماثلة ضد منظمات بارزة، منها " المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "، و" جمعية النساء الديمقراطيات "، ووظفت السلطة المرسوم بقانون رقم 54 بشأن الجرائم الإلكترونية لأجل القبض على الصحفيين المعارضين لسياسات الدولة.

وفي استمرار لضرب حرية الإعلام، فرضت الحكومة مؤخرا قيودا على الإعلام الأجنبي وأوقفت إصدار تصاريح التصوير لوسائل الإعلام الأجنبية، وأقرت نقابة الصحافيين التونسيين، " إن مراسلي وسائل الإعلام الدولية في تونس يواجهون قيوداً متصاعدة، وعراقيل متكررة على الأرض، مما يحرمهم من الحق في الوصول إلى المعلومات "، ونتيجة لهذه الإجراءات، تراجعت تونس **11** درجة في مؤشر حرية

الصحافة وفقا لمنظمة مراسلون بلا حدود، لتسجل أكبر تراجع في شمال أفريقيا على مستوى المؤشر، بعد أن كانت قبل 5 سنوات في المرتبة **72** عالميا، أصبحت اليوم في المرتبة **129**.

المجتمع المدني

تميزت تونس بوجود مجتمع مدني راسخ يحتشد المواطنين خلفه، وكشأن غالبية الفاعلين في الدولة، تعرضت مؤسسات المجتمع المدني إلى حملة واسعة من التحريض، وصرح نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش، بسام خواجا، لـوكالة الصحافة الفرنسية: " بعد أن كثّفت السلطات هجماتها ضد الأحزاب السياسية والجمعيات، يبدو أن النقابات العمالية أصبحت الآن هدفاً للسلطات، وهي من آخر أعمدة الديمقراطية في تونس "، وتسعى الدولة إلى تقويض سلطة الفضاء المدني من خلال قرارات بمنع أو حل مئات الجمعيات بمزاعم التمويل الأجنبي[].

واتهم الرئيس " سعيد " بعض الجمعيات المدنية بأنها أدوات لقوى أجنبية، وتسعى للتدخل في شئون تونس الداخلية، مستفيدة من تمويلات ضخمة، وتوالت حملات القبض على أعضاء المنظمات غير الحكومية مثل مركز الحقيقة والمصالحة، وهيئة الحقيقة والكرامة، ونواة، ومنامتي، والمجلس التونسي للاجئين، وأرض اللجوء التونسية، وأضافت هيومن رايتس ووتش أن أكثر من 50 شخصا كانوا محتجزين لأسباب سياسية أو لممارسة حقوقهم اعتبارا من يناير حتى أبريل 2025، وفي خطوة تصعيدية أخرى، قررت الحكومة إلغاء " التفرغ النقابي " لمنع موظفي القطاع الحكومي من ممارسة نشاطهم النقابي والتفرغ له[].

ويعتبر اتحاد الشغل أبرز كيان نقابي مدني في تونس، وحصل على جائزة نوبل للسلام في 2015، ووقعت موجة جديدة من الصدامات بين الرئيس والاتحاد في أغسطس الماضي على خلفية تنظيم الاتحاد إضراب في قطاع النقل مما أصاب البلاد بحالة من الشلل، وانتقد الأمين العام لاتحاد الشغل،

نور الدين الطبوبي، اتهامات الرئيس " سعيد " للنقابيين بالفساد، معلقا: " لسنا من الذين سيُحكم عليهم بتكميم الأفواه، صوتنا عالٍ"، وحث الحكومة على استئناف المفاوضات الاجتماعية المعطلة.

الأحزاب

تعتبر الأحزاب واحد من الأسباب الرئيسية وراء تراجع العملية السياسية في تونس، حيث لم تعد قادرة على صياغة برنامج يغطي الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، وغرقت في الدفاع عن مصالحها الخاصة، وبالتالي فقدت دورها كقناة حقيقية بين المواطنين والسلطة، ويرى أستاذ القانون الدستوري في الجامعة التونسية، الصغير الزكراوي لصحيفة " اندبندنت عربية "، أن " الأحزاب في تونس اليوم في أزمة هيكلية مستفحلة، وهي أحزاب ضعيفة عاجزة عن التحرك، بعدما جُففت مصادر تمويلها، والتضييق عليها، فغاب النقاش العام في الفضاء العمومي "□□□□.

وليس من المفاجئ أن تتقهقر تونس إلى المركز **112** في مستوى التمثيل السياسي في ظل ظروف قمعية من جانب الدولة، وكذلك بيئة سياسية تفتقر إلى وجود أحزاب فاعلة، وفي تصريح لـ" إندبندنت عربية " راجع أستاذ علم الاجتماع السياسي، بالعيد عبدالله، أداء الأحزاب في فترة ما بعد 2011، قائلاً إن " التونسيين شعروا بأن تلك الأحزاب ليست إلا تكتلات عائلية همها الوحيد مصالحها الضيقة، على حساب المصلحة الوطنية "، و" بينما لا تؤمن بعض الأحزاب اليمينية واليسارية، بالديمقراطية ولا تمارسها في إدارة شؤونها الداخلية، من خلال التداول على المواقع القيادية في الحزب، وهو ما سمح بتسلل المال الفاسد، وبنفوذ رجال الأعمال من أجل التأثير في القرار السياسي الوطني. فـ بعدما كان عددها يتجاوز الـ 200 خلت الساحة السياسية اليوم من الأحزاب ليس بسبب شيطنتها فحسب، بل أيضا بسبب إساءتها لنفسها وإيغالها في الصراعات الوهمية، والتهافت على التموضع السياسي، وفشلها في إدارة الشأن العام في غياب مشروع مجتمعي جامع ".

البطالة

تعد البطالة واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع كبير من المواطنين في تونس، وكانت أحد دوافع الاحتجاجات الأخيرة في البلاد، حيث نظم عاطلون وقفات احتجاجية أمام البرلمان في أكتوبر الماضي للمطالبة بالتنمية والتشغيل، وطالبوا النواب بالمضي قدما في تمرير قانون يتيح توظيفهم في القطاع العام، وردد المحتجون شعارات غاضبة من قبيل: " شغل حرية كرامة وطنية"، وبلغت نسبة البطالة في تونس **15.3%**، ويمثل ثلث العاطلين من خريجي الجامعات، وبحسب المرصد الوطني للهجرة بتونس، يغادر أكثر من **30** ألف شخص، بينهم كوادر وأطباء ومهندسون البلاد سنويا، بحثا عن فرص عمل في الخارج، وبينما تتعدد الأسباب وراء تفاقم مشكلة البطالة في تونس إلا أن توجه الدولة لتقليص الانتدابات بالوظائف الحكومية كان العامل الأبرز خلال الأربع سنوات الأخيرة.

الاقتصاد

وفقًا لاستطلاع " الباروميتر العربي "، اعتبر **40%** من التونسيين الظرف الاقتصادي الراهن أهم تحدٍ يواجه بلادهم، يليه الفساد، وتحتاج البلاد إلى إجراء إصلاحات من شأنها تعزيز التنافسية وسيادة القانون وبيئة الأعمال بهدف بث الروح الديناميكية في القطاع الخاص، حيث ترتبت تونس في المركز **98** عالميا في مؤشر سيادة القانون، وهو ما يعكس الأضرار الخطيرة وراء إغلاق هيئة مكافحة الفساد في 2021.

ويؤثر ارتفاع الدين العام على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فبحلول العام 2024، ناهزت نسبة الدين العام الداخلي والخارجي على السواء **100%** من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع اعتماد تونس على التمويل الخارجي بشكلٍ مطّرد نظرًا للتعثر في الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ورغم هذه الظروف، تراجع معدل التضخم في تونس إلى أدنى مستوياته منذ 4 سنوات ليبلغ **5%** خلال سبتمبر الماضي، كما حققت موسم سياحي قوي واستقبلت 9 مليون سائح خلال العشر أشهر الأولى من العام، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد التونسي بنسبة **1.9٪** في عام 2025، ارتفاعًا من **1.4٪**

في عام 2024[]، ويرجح البنك الدولي أنه يمكن أن يحقق ترسيخ تونس كمركز للشحن العابر مكاسب تقدر بحوالي **11-14%** من الناتج المحلي الإجمالي.

العلاقات مع العالم الخارجي

أثرت الأوضاع السياسية في تونس على علاقاتها الخارجية، إذ أن **العلاقات التونسية الأمريكية** ليست في أفضل حالاتها منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن، على خلفية انتقادات أمريكية لوضع حقوق الإنسان في تونس، وتواصل التدهور في عهد الرئيس دونالد ترامب مع اقتراح مشروع قانون أميركي في سبتمبر الماضي بعنوان " قانون استعادة الديمقراطية في تونس "، ويتضمن المشروع أحكاما صارمة، تشمل تعليق المساعدات الموجهة للأجهزة الأمنية والعسكرية التونسية المرتبطة بما تعتبره واشنطن قمعا داخليا، وإعداد قائمة تضم مسئولين تونسيين يشتبه في تورطهم بالفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان، مع فرض عقوبات مباشرة تشمل تجميد الأصول ومنع دخول الأراضي الأميركية، وهو ما اعتبرته تونس تدخلا صارخا في شئونها الداخلية، وفاقم قرار رفع إدارة ترامب الرسوم الجمركية على الصادرات التونسية إلى أميركا بنسبة **25%** سوء التفاهم بين تونس وواشنطن[].

كما تراجعت **العلاقات الفرنسية التونسية** منذ فرض حالة الطوارئ في تونس في 2021، فلم يقم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأي زيارة إلى تونس منذ 2018، ولم يتوجه " سعيد " إلى فرنسا منذ 2020، وتوقف عمل المجلس الأعلى للتعاون بين فرنسا وتونس (HCC) لمدة 4 سنوات[]، ويعتبر ملف حقوق الإنسان حجر عثر في عودة صفاء العلاقات بين البلدين، إذ تحولت فرنسا إلى ملجأ للمعارضين الهاربين من تونس منذ 2021 وعرضت عليهم اللجوء السياسي أبرزهم رئيس الوزراء الأسبق هشام مشيني، وفي أبريل 2025[]، انتقدت وزارة الخارجية في فرنسا الأحكام التي أصدرتها محكمة تونسية بحق قادة معارضين ورجال أعمال بتهمة التآمر مؤكدة إن شروط المحاكمة العادلة لم تُستوفَ[].

وفي المقابل، استغلت **إيطاليا** الخلافات بين تونس وفرنسا للنيل من رصيد الأخيرة، واعترضت على الانتقادات الفرنسية والأوروبية والأميركية للسلطات التونسية بسبب ملفات حقوق الإنسان والانحياز إلى المقاومة الفلسطينية، ورأت أن بعض التصريحات الرسمية التونسية والعربية تروج للاستهلاك المحلي وامتصاص غضب الرأي العام الشعبي، وتعتبر تونس جزء رئيسي من خطة ماتي الإيطالية، وبموجب الخطة، أطلقت البلدان في نوفمبر مشروع TANIT، لتعزيز المرونة الزراعية والأمن الغذائي في تونس[3]، وعقدت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني أكثر من 5 اجتماعات ثنائية مع الرئيس التونسي قيس سعيد في تونس وإيطاليا، وتركز ميلوني جهودها نحو تونس بهدف وقف موجات الهجرة، وأشادت بجهود الحكومة التونسية في مكافحة أزمة الهجرة، لاسيما وتراجع أعداد القادمين من السواحل التونسية في 2024 بأكثر من **60%**.

ويحافظ **الاتحاد الأوروبي** على مكانة الشريك التجاري الأول لتونس، ويمثل أكثر من **70%** من الصادرات التونسية وحوالي **50%** من وارداتها، وتمثل الاستثمارات الأوروبية **88%** من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في تونس[2]، كما وقع الاتحاد الأوروبي في يوليو 2023، مذكرة تفاهم مع تونس بشأن " شراكة استراتيجية وعالمية " تركز على مساعدتها على التحول نحو الطاقة الخضراء، ويعد مشروع الربط الكهربائي (ELMED) بين تونس وإيطاليا، أول مشروع ربط كهربائي بين أفريقيا وأوروبا.

ولكن هناك توترات بين الاتحاد الأوروبي وتونس في الآونة الأخيرة، ويكمن جوهر الخلاف في اتفاق مكافحة الهجرة الموقع بين الطرفين في 2023، وكان الاتحاد الأوروبي تعهد في البداية بتقديم 260 مليون يورو، منها 60 مليون يورو مخصصة للدعم الفوري، إلا أنه بحلول أكتوبر 2023، رفضت تونس هذه الأموال بشكل مفاجئ، حيث وصفها الرئيس قيس سعيد بأنها غير كافية لتغطية العبء السياسي واللوجستي الذي تتحمله ومهينة وتتعارض مع الاتفاق[3].

ويلاحظ وجود إرادة سياسية عليا نحو تنويع شراكات البلاد الدولية، وأبدى الرئيس " سعيد " تشككًا أكبر تجاه الشركاء الغربيين خلال السنوات الأخيرة باحثا عن شراكات في الشرق، ووقع شراكة استراتيجية مع **الصين** في مايو 2024، وأيضا أضافت **موسكو** تونس إلى قائمة الدول التي يحق

لمؤسساتها الائتمانية ووسطائها تداول العملات في سوق الصرف الأجنبي الروسي في أوائل عام 2025، وأصبح الرئيس " سعيد " أول رئيس دولة تونسي يزور إيران منذ الثورة الإيرانية، حيث حضر جنازة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في عام 2024.

وعلى **المستوى الأفريقي**، تعتبر الجزائر الشريك الأول لتونس، ويتبادل البلدان وجهات نظر مشتركة في بعض القضايا، حيث استقبلت تونس زعيم جبهة البوليساريو في عام 2022، ووقعت تونس والجزائر اتفاقية تعاون دفاعي في أكتوبر 2025 تشمل تبادل الخبرات العسكرية والاستخباراتية والتدريبات المشتركة والتنسيق الميداني على طول الحدود المشتركة، وذكرت وزارة الدفاع التونسية أن الاتفاقية الجديدة هي مكملة لاتفاقية موقعة في عام 2001، بما يجعلها أكثر شمولية، ويمثل الاتفاق الجديد ترسيخًا هامًا للمحور الأمني الجزائري التونسي، الذي ازداد وضوحًا منذ عام 2022، كما تعاون البلدان في تنشيط عمل الاتحاد المغاربي العربي بالشراكة مع ليبيا.

الاستقرار الأمني

بذلت تونس جهود كبيرة في مكافحة الإرهاب، شملت رفع الكفاءة القتالية للجيش، وتحسن في جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية من خلال إنشاء وكالة استخبارات عسكرية جديدة، وهي "وكالة الاستخبارات والأمن للدفاع " في نوفمبر 2014، كما أسست " اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب " (CNLCT) عام 2015، وأطلقت استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب عام 2016.

وتتبع تونس استراتيجية أمنية متعددة الأطراف بالتعاون مع دول البحر المتوسط (فرنسا وإيطاليا)، أيضا اهتمت بمكافحة التطرف من خلال تطوير وتنفيذ العديد من البرامج الوطنية بدءًا من حملات التوعية الإلكترونية الموجهة ضد خطاب التطرف العنيف، ووصولاً إلى إنشاء مراكز إعادة دمج للمتطرفين المفرج عنهم من السجون، إذ كانت تونس المصدر الرئيسي للمقاتلين الأجانب لداعش في العراق وسوريا، وتوج هذا التقدم الأمني في أكتوبر 2019 برفع تونس من القائمة السوداء من قِبل

مجموعة العمل المالي، وتواجه تونس تهديدات حدودية بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، وجاءت في المركز **43** على مؤشر الإرهاب العالمي في 2024.

وختاما.. لم تسفر حالة الطوارئ في تونس عن تقدم يذكر فيما عدا تحييد الرئيس قيس سعيد أي تهديدات محتملة لسلطته، إذ يفتقر المناخ السياسي إلى وجود كيانات فاعلة وقوية لاسيما في ظل القمع السياسي المستشري وتكميم أفواه المعارضين.

ولكن لا يتمتع الرئيس بتأييد شعبي كبير، بعد أن غابت أولوية الملفات الاجتماعية والاقتصادية، مثل: التوظيف، والصحة، والتعليم، والنقل عن اهتمام الدولة، مما أسفر عن حالة من الاستياء تجاه المؤسسات الحكومية، وفقدان الثقة في البرلمان كجهة تمثيلية، وتعد المظاهرات الأخيرة إنذار خطر يهدد بانفراط عقد السيطرة على السلطة، وهو ما يتطلب من الرئيس إعادة مراجعة سياسته والاقتراب من مطالب المواطنين.

المراجع

[1] Amara, Tarek, Hundreds protest in Tunisia's capital over worsening pollution crisis, Reuters, Oct 25, 2025, available on https://tinyurl.com/34dujm8r

[2] The Arab Weekly, Tunisian president blasts years of mismanagement in environmental crisis, July 13, 2025, available on https://tinyurl.com/2s3wdj5s

[3] هيلان الماجري، "الدولة أنا".. كيف حيّد قيس سعيّد البرلمان التونسي وجعله في قبضته، الفراتس، يوليو 10، 2025، متاح على https://tinyurl.com/msn7a8w3

[4] IDEA, Tunisia, 2025, available on https://www.idea.int/democracytracker/country/tunisia

[5] صالح عطيه، كارثة قيس سعيد في تونس، الجزيرة نت، أكتوبر 13، 2025، متاح على https://tinyurl.com/4tacsjsj

[6] HRW, Tunisia 2024, available on https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/tunisia

[7] RFI, Human Rights Watch slams Tunisia's 'repressive' use of arbitrary detention, April 16, 2025, available on https://tinyurl.com/3cudcnx5

[8] حمادي معمري، هل دخلت تونس عصر ما بعد الأحزاب؟، إندبندنت عربية، أكتوبر 8، 2025، متاح على https://tinyurl.com/36k2hj5u

[9] World Bank, Improved Connectivity Offers a Path to Stronger Growth in Tunisia, MAY 14, 2025, available on https://tinyurl.com/2uajkws3

[10] APA news, U.S.-Tunisia relations worsen as Trump administration imposes tariffs, Sep 1, 2025, available on https://tinyurl.com/bdzkfs3a

[11] Africa Intelligence, France-Tunisia cooperation council set to resume work, Feb 18, 2025, available on https://tinyurl.com/7ftx49x5

[12] Africa Intelligence, Ex-prime minister Hichem Mechichi joins the opposition in Paris, Oct 3, 2025, available on https://tinyurl.com/3spxv2eh

[13] Arab News, France says Tunisian political dissidents did not receive fair trial, April 24, 2025, available on https://arab.news/g6vue

[14] Ecofin Agency, Tunisia, Italy Launch TANIT Project to Reuse Wastewater for Farming, Nov 6, 2025, available on https://tinyurl.com/3fk48ruj

[15] الإذاعة الوطنية، بعثة الإتحاد الأوربي بتونس: " الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لتونس باستقباله لـ 70 بالمائة من الصادرات التونسية"، يوليو 17، 2025، متاح على https://tinyurl.com/4sd5mkr8

[16] CIDOB, Relations between Europe and Tunisia turn into a game of liar's poker, June 2023, available on https://tinyurl.com/2bkpra53

[17] Boukhars, Anouar, Tunisia's Evolving Counterterrorism Strategy, Africa center, July 16, 2021, available on https://tinyurl.com/y9repjjd

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info